

تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الخاصة بالآثار  
المتربة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية

إعداد

د. إيهاب إبراهيم حامد

مدرس المحاسبة

بمعهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية

والعلوم الإدارية بالمقطم

## تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الخاصة بالآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية

د. إيهاب إبراهيم حامد\*

### المستخلص

تسبب إصدار وتطبيق الملحق رقم ( أ ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم ١٣ المعدل ٢٠١٥ ، الصادر للحد من الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية فى حدوث عدة مشكلات تضاف للمشكلات التى تعانى منها التقارير المالية بشكل أساسى ، فلم تعد التقارير المالية قابلة للمقارنة سواء على مستوى الشركة الواحدة أو فيما بين الشركات بعضها البعض ، فضلاً عن تفرقة الملحق بين عناصر الأصول سواء على مستوى التعديل أو على مستوى المعدل أو النسبة المستخدمة فى التعديل ، لذا هدفت الدراسة إلى تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الواردة فى الملحق رقم ( أ ) ، واختبار كفاءة مقترحات التطوير من خلال قياس جودة التقارير سواء فى ظل تطبيق المعالجات المحاسبية الواردة بالملحق أو بعد تطبيق مقترحات التطوير ، وتحديد مدى ارتفاع أو انخفاض جودة التقارير المالية بعد تطبيق مقترحات التطوير مقارنة بالوضع قبل التطوير ، وقد انتهت الدراسة إلى قصور المعالجات الواردة فى ملحق المعيار وفاعلية مقترحات التطوير المقدمة فى زيادة جودة التقارير المالية بعد التطوير عنه قبل التطوير ، لذا فقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل المعالجات الواردة فى الملحق (أ) فى ضوء مقترحات التطوير الواردة فى الدراسة .

الكلمات المفتاحية : أسعار الصرف الأجنبى - جودة التقارير المالية - المعالجات المحاسبية - الملحق ( أ ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم ١٣ المعدل ٢٠١٥ .

---

\* مدرس المحاسبة بمعهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية والعلوم الإدارية  
بالمقطم .

## طبيعة المشكلة :

ترتب على قرار البنك المركزي الصادر فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بشأن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية ظهور أرباح أو خسائر فروق عملة استثنائية نتيجة لوجود أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بعملات أجنبية ، وأصول ممولة بالتزامات بعملة أجنبية ، مما أثر على نتائج أعمال المنشآت بشكل كبير ( الهيئة العامة للرقابة المالية ، الملحق ( أ ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم ١٣ المعدل فى ٢٠١٥ ، ٢٠١٧ ) .

وهو ما دفع لجنة معايير المحاسبة المصرية إلى وضع معالجة خاصة لذلك الظرف الاستثنائى ، وهو ما صدر به قرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧ بإضافة ملحق رقم ( أ ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ ، والذي من خلاله يتم وضع معالجة استثنائية اختيارية لمعالجة الآثار المترتبة على قرار البنك المركزي بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية .

على أن يطبق هذا القرار على التقارير المالية لعام ٢٠١٦ بشكل اختيارى وهو ما دفع مجلس إدارة الهيئة العام للرقابة المالية بمد فترة تقديم القوائم المالية بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية لمدة أسبوعين حتى يتاح للشركات استخدام تلك المعالجات الاستثنائية .

على الرغم من محاولة الملحق من معالجة أثر تحرير سعر الصرف ، إلا أن ملحق المعيار قد ترتب على تطبيقه عدة مشكلات نظراً للمعالجة الجزئية التى اتسمت بها المعالجات الواردة فى الملحق ، وقد تمثلت تلك المشكلات فى صعوبة إجراء المقارنات سواء على مستوى الشركة ذاتها أو فيما بين الشركات بعضها البعض ، مما يصعب من عملية اتخاذ القرار الاستثمارى لمستخدمى تلك التقارير ، بالإضافة إلى التمييز بين الأصول باعتبار بعضها مؤهل للتعديل والبعض الآخر غير مؤهل ، مما تسبب فى جعل قائمة المركز المالى تمثل خليط غير متجانس ، كما تسبب التمييز أيضاً فى معالجة بعض الأصول إلى الوصول لنفس النتيجة السابقة .

لذا فإن تقييم المعالجات الواردة فى الملحق وإجراء تطوير لها لهو الأمور الضرورية نظراً للأثر الذى أحدثته المعالجات الواردة فى الملحق على الرغم من أنها معالجات اختيارية قد تطبقها الشركات بشكل كامل أو بشكل جزئى أو لا تقوم بتطبيقها على

الإطلاق ( وهو ما حدث بالفعل ) ، بالإضافة إلى أنها ستطبق لمرة واحدة إلا أنه فى حالة تطبيقها سينعكس أثرها على عناصر القوائم المالية وخاصة عناصر الأصول فى السنوات التالية ، وبالتالي ومع وجود معالجات تتسم بالقصور ( المعالجات الواردة فى الملحق أ ) فسيستمر أثر هذا القصور فى المستقبل ، ومما زاد من عمق المشكلة عدم وجود معيار مصرى مقابل للمعيار المحاسبى الدولى رقم ٢٩ التقرير المالى فى الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع ، وعلى الرغم من الإشارة فى صدر المعايير المصرية إلى اللجوء نحو استخدام المعايير الدولية فى حالة عدم وجود ما يقابلها من المعايير المصرية ، إلا أن وجود المعالجات الواردة فى الملحق يتنافى مع هذا الاتجاه إذ تضمن الملحق معالجة الأصول المؤهلة بمعامل تعديل يعكس التضخم (على الرغم من وجود قصور فى هذا الاتجاه كما سيتضح فى صدر الدراسة) ، وبالتالي فإن معالجة بعض الأصول بالتضخم والبعض الأخر لا يعكس عدم الأخذ بالتوجه نحو استخدام المعايير الدولية ، إذا لو كان هذا الاتجاه مطبقاً لما تم اللجوء إلى جعل معامل التعديل يعكس التضخم ، فمن المفترض تعديل عناصر القوائم المالية لى تعكس أثر التضخم وخاصة مع ارتفاع معدلات التضخم فى مصر واتجاهها بشكل تصاعدي متزايد خلال السنوات الستة السابقة .

ومن ثم فإن الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية :

- ١- ما هى دوافع إصدار الملحق رقم (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم ١٣ المعدل ٢٠١٥ ؟
- ٢- ما هو تأثير المعالجات المحاسبية الواردة فى الملحق (أ) على عناصر القوائم المالية ؟
- ٣- ما هى أبرز أوجه النقد التى يمكن أن توجه للمعالجات الواردة فى الملحق (أ) ؟
- ٤- ما هى جوانب التطوير التى يمكن إدخالها على المعالجات الواردة بالملحق (أ) ؟

### الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات التى تعرضت لآثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية وإن اختلفت فيما بينها نحو الهدف التى تسعى للوصول إليه ، وعلى ضوء هدف تلك الدراسات فإنه يمكن تقسيمها إلى عدة أقسام ، تناول القسم الأول منها العلاقة بين أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار وعوائد الأسهم ، فقد قامت دراسة (Bartram ,2007) بتقييم تأثير سعر الصرف على أسعار الأسهم والتدفقات النقدية لعدد ٦٩١٧ شركة أمريكية غير مالية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن العديد من الشركات تتعرض بشكل كبير إلى واحد على الأقل من أسعار صرف العملات الأجنبية مثل الدولار الكندى والين اليابانى واليورو ، وأن الشركات غير المالية لا تتأثر بشكل كبير بمخاطر أسعار صرف العملات

الأجنبية حتى ولو كان لديها أعمال تجارية دولية أو منافسة ، وأن تأثير معدل سعر الصرف على أسعار الأسهم والتدفقات النقدية متشابه ومحدد بواسطة مجموعة من العوامل.

كذلك تعرض دراسة كل من (Liao , Chu & You , 2011) للعلاقة بين أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم من خلال قصايا الاستثمار المالي والمتعلقة برأس المال التايوانى ، وقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة بين المحافظ المختلفة من العملات الأجنبية ، و الاستثمارات فى الأسهم وأنه يمكن تنفيذهما فى سوق رأس المال التايوانى من خلال عدة بدائل ممكنة فى سوق رأس المال فى تايوان .

كما تناولت دراسة (Apergis , Artikis & Sorros ,2011) العلاقة بين عوائد الأسهم ومخاطر أسعار الصرف الأجنبى من خلال مجموعة من البيانات التى تستخدم يومياً لملاحظة وقياس تقلب العملات الأجنبية ، والمتمثلة فى عينة من الشركات وكذلك بيانات من منطقة اليورو ، وقد اتضح من النتائج أن العلاقة بين مخاطر الصرف الأجنبى وعوائد الأسهم غير خطية وتأخذ شكل عكسى ، وأن تأثير مخاطر الصرف الأجنبى ذو تأثير أكبر للشركات الصغيرة وعلى قيمة أسهمها .

أيضاً تناول (Anlas , 2012) العلاقة بين التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية والمؤشر الرئيسى فى بورصة اسطنبول من خلال توظيف البيانات الشهرية التى تمتد من يناير ١٩٩٩ إلى نوفمبر ٢٠١١ من خلال استخدام تحليل السلاسل الزمنية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن التغيرات فى الدولار الكندى والدولار الأمريكى يرتبطان بشكل إيجابى بالتغيرات فى بورصة اسطنبول فى حين أن التقلبات فى أسعار الفائدة المحلية والريال السعودى لهما تأثير سلبى على المؤشر .

واستكمالاً للدراسات على العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم أشار كل من (Oskooee & Saha ,2016) إلى تحديد المتغيرات الكلية المؤثرة على أسعار الأسهم والتى من بينها أسعار الصرف ، حيث تؤثر أسعار الصرف على الشركات المختلفة بحسب ما إذا كانت موجهة نحو التصدير أو الاستيراد ، وقد انتهى الباحثان إلى أن التغيرات فى أسعار الصرف لها تأثيرات غير متماثلة على أسعار الأسهم ، على الرغم من أن التأثيرات غالباً ما تكون قصيرة الأجل ، وأن الشركات المحلية الموجهة ناحية الاستيراد من المتوقع

أن تتضرر أسعار أسهمها نظراً لارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة على عكس شركات التصدير .

أما القسم الثانى من الدراسات فقد تناول تأثير التغير فى أسعار الصرف على التدفقات النقدية وأنشطة البنوك والمؤسسات المالية ، فقد تناولت دراسة (Babazadeh & Farrokhnejad ,2012) آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على عمليات البنوك والأرباح عن طريق نموذج تصحيح الخطأ فى الفترات القصيرة والبعيدة المدى من خلال بيانات الربح والخسارة الموجودة فى القوائم المالية لأحد البنوك لعدة فترات ، وقد أشارت النتائج إلى أن الزيادة على المدى القصير فى أسعار الصرف لها رد فعل على المدى القصير والبعيد على ربح البنك ، إلا أن تأثير سعر الصرف على المدى القصير أكبر من تأثيرها على المدى الطويل ، كما أشارت النتائج إلى أن مديرى البنوك يجب عليهم التحقيق فى آثار تغيرات أسعار الصرف وعلى احتياطاتهم من النقد الأجنبى والدخل مما يساهم فى معرفة مقدار الاحتياطى ، وبما يساعد فى تحقيق أقصى قدر من الربحية لأصحاب المصلحة .

أما Amer فقد تعرض من خلال دراستين الأولى عام ٢٠١٤ (Amer , 2014) لتأثير أسعار الصرف على شركات المؤسسات المالية من خلال فحص مدى تأثير شركات التأمين المصرية بسعر الصرف الأجنبى وخاصة فى ظل وجود عمليات إعادة التأمين الدولية ، وذلك على ٢٣ شركة تأمين مصرية ، وقد ركزت الدراسة على مدى تعرض شركات التأمين المصرية للتقلبات فى سعر صرف الدولار الأمريكى فيما يتعلق بعمليات إعادة التأمين الدولية الخاصة بهم ، وقد انتهت الدراسة إلى أن تأثير التعرض لمعدل سعر الصرف الأجنبى ليس جوهرياً عبر صناعة التأمين المصرية ، وذلك عند مستوى خطأ ١٠% ، أما الدراسة الثانية فكانت عام ٢٠١٥ (Amer , 2015) وقد تعرضت لدراسة حساسية التعرض للتقلبات فى العملة الأجنبية من خلال طريقة تقدير التدفق النقدى باستخدام عينة من ٥٩ شركة تأمين فى المملكة المتحدة ، وقد أظهرت النتائج أن شركات التأمين كبيرة الحجم أقل حساسية للتقلبات فى أسعار الصرف الأجنبى من الشركات الصغيرة الحجم .

ونظراً لأهمية المخاطر التى تتعرض البنوك نتيجة التقلب فى أسعار الصرف فقد قام كل من (Swani , Pandey & Pancholy , 2016) باستكشاف نموذج المخاطر

المناسب لقياس مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في محفظة البنوك من خلال اختبار تجريبي لنموذج القيمة المعرضة للخطر المناسب لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي ، وقد تمثلت أبرز نتائج الدراسة في أن معظم تقديرات القيمة المعرضة للخطر يتم الحصول عليها من خلال نموذج  $t$  .

أما القسم الثالث من الدراسات فقد تناول استخدام المشتقات المالية في التخفيف من حدة التغيرات في أسعار الصرف باستخدام أنشطة التحوط ، فقد قام كل من (Makar & Huffman, 2001) بدراسة مدى تأثير قيمة المنشأة بالتغير في سعر الصرف في ظل استخدام المشتقات قصيرة الأجل للعملة الأجنبية في الشركات متعددة الجنسية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن التغيرات في قيمة الشركة نتيجة للتغيرات في سعر الصرف تكون أكثر للشركات ذات الاستخدام المنخفض للمشتقات في العملات الأجنبية ، وذلك بالنسبة لمبيعاتها الأجنبية .

كما تناول كل من (Huffman , Makar & Beyer ,2010) دراسة العلاقة بين معدلات الصرف الأجنبي وثلاث متغيرات وهي حجم الشركة ، نسبة المبيعات الأجنبية ، الاستخدام الفعال للتحوط ، وقد انتهت الدراسة إلى ميل الشركات غير التحوطية إلى أن يكون لديها معدلات صرف أكبر للعملات الأجنبية من الشركات التحوطية ، بالإضافة إلى أن كل المتغيرات تساهم في شرح احتمالية وجود معدلات الصرف المرتفعة ، إلا أن حجم الشركة له دور جوهري في شرح التقلبات في سعر الصرف .

كما سعت دراسة كل من (Alvarez–Diez , Alfaro–cid & Blanco ,2016) إلى دراسة التحوط ضد مخاطر التغير في العملات الأجنبية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال القيمة المعرضة للخطر ، وقد أشارت النتائج إلى أن استراتيجية التحوط الفعال والتي تخفض من القيمة المعرضة للخطر تختلف عن الحد الأدنى لاستراتيجية التحوط للقيمة المعرضة للخطر المشروطة .

واستمراراً للدراسات التي تعرضت لاستخدام المشتقات المالية لتقليل مخاطر أسعار الصرف ، فقد قدم كل من (Gardner , Ritschel & White , 2017) دراسة لفحص تكلفة الفرصة البديلة عند صياغة موازنة وزارة الدفاع في ظل تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ، حيث أشارت الدراسة إلى أن عدم تقدير أو التنبؤ بسعر الصرف للعملات الأجنبية يضر بتقدير احتياجات الموازنات الحكومية وهو ما يضر بتحديد تكلفة

الفرصة البديلة ، وقد انتهت الدراسة إلى التوصية باستخدام أسعار خيارات العقود الآجلة لخفض الخطأ المتوقع بنسبة ٣,٢٣% وتجنب تكلفة فرصة بديلة قدرها ٣٤ مليون دولار

أما القسم الرابع من الدراسات فقد تناول أثر التغير في سعر الصرف على المنشآت سواء على أدائها أو أصولها ، فقد قدم كل من (Ye ,Hutson & Muckley , 2014) تحقيقاً لآثار أنظمة سعر صرف العملات الأجنبية على مستوى الشركات باستخدام مجموعة بيانات من ١٥٢٣ شركة من ٢٠ سوق ناشئة للفترة من ١٩٩٩ حتى ديسمبر ٢٠١٠ ، وقد أظهرت النتائج أن نصف ذلك العدد من الشركات يتعرض بشكل كبير لتقلبات أسعار الصرف ، وأن سعر صرف غير عائم يرتبط بمزيد من التعرض لأسعار الصرف على نطاق واسع وبشكل جوهري على مستوى الشركة ، كما تفشل الأنظمة غير العائمة في حماية الشركات من التعرض لأسعار الصرف .

كما قدم (Song , 2015) بحثاً لكيفية عمل الشركات الأجنبية التابعة للشركات متعددة الجنسية على تحسين أدائها من خلال التعديلات المرنة داخل الشركة وتخفيض نسبة الخروج في ظل تغيرات سعر الصرف في البلدان المضيفة من خلال تحليل الشركات متعددة الجنسية الكورية ، حيث تشارك الشركات التابعة الأجنبية في المبيعات داخل الشركات أو تشتري من منتجات الشركات التابعة النظيرة ، وقد أظهرت النتائج أن الشركات التابعة يمكن أن تعزز من أدائها وبالتالي التقليل من معدلات خروجها من البلدان المضيفة ، وذلك من خلال تعديلات مرنة من خلال التجارة داخل شركات المجموعة .

أما بالنسبة لتأثير أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة الأصول في المنشآت فقد تناولت دراسة (Shimizu , 2017) الآلية التي من خلالها يمكن معرفة كيف تؤثر أسعار الصرف على الموجودات الصافية للأصول الأجنبية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن التأثير المستمر القوي لأسعار الصرف يجعل من الموجودات الصافية للأصول الأجنبية تبدو غير ثابتة .

أما القسم الخامس من الدراسات فقد تناول تأثير التغير في أسعار الصرف على التجارة الدولية وما نشأ عنها من تغيرات في البيئة الاقتصادية والحساب الجارى للدول ، فقد تعرض (Wang & Zhu , 2016) لتحليل الأشكال المختلفة لأسعار صرف العملات الأجنبية على التجارة الخارجية الصينية من خلال آثار سعر الصرف المقاوم وسعر



الصرف الفعال ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني يستخدم على نطاق واسع في التسوية التجارية فضلاً عن تأثيره على الصادرات الصينية فارتفاع قيمة اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ١% سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الصينية بنسبة ١,٥٣% ، لذا فقد اقترحت الدراسة مواصلة الإصلاحات في سوق المشتقات للصراف الأجنبي في الصين وتوفير المزيد من مشتقات العملات بحيث يمكن تحسين قدرة الاقتصاد الصيني للتعامل مع مخاطر الصرف الأجنبي .

ونظراً للتغيرات في البيئة الاقتصادية وظهور أشكال جديدة من التجارة فقد ظهر ما يعرف بأسواق الفوركس وهو ما دفع كل من (Galeshchuk & Mukherjee, 2017) إلى محاولة وضع أسس للتنبؤ الدقيق بمعدلات الصرف الأجنبي عند وضع استراتيجية للتحوط أو المضاربة في سوق الفوركس باستخدام نماذج الشبكات العصبية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن استخدام الشبكات العصبية مع استخدام أسعار أزواج العملات يحقق دقة تنبؤية مرضية .

وفي إطار دراسة العلاقة بين أسعار صرف العملات الأجنبية والحساب الجاري فقد سعت دراسة (Gervais , Schembri & Suchanek , 2016) إلى فحص أثر تعديل سعر الصرف الحقيقي على توازن الحساب الجاري ، وذلك من خلال دراسة الأحداث لمجموعة كبيرة من اقتصاديات الأسواق الناشئة خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٨ ، وقد أشارت النتائج إلى أن تعديل سعر الصرف الحقيقي قد ساهم بشكل كبير في خفض اختلال الحساب ، وأن تعديل العجز في الحساب الجاري في البلدان ذات نظام سعر الصرف الثابت يحدث من خلال أزمة سعر الصرف ، وأن الحركات في سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل تسهل من تسوية الحساب الجاري .

كما قدمت دراسة (Romelli , Terra & Vasconcelos , 2018) بحثاً لتأثير الافتتاح التجاري على العلاقة بين الحساب الجاري وسعر الصرف الحقيقي ، وذلك لعينة من البلدان خلال الفترة من ١٩٧٠ - ٢٠١١ ، وقد أظهرت النتائج أن انخفاض قيمة العملة يرتبط بتحسينات أكبر في الحساب الجاري للبلدان الأكثر انفتاحاً على التجارة .

وفي ضوء ما تم عرضه من دراسات يتضح تركيز تلك الدراسات على أثر التغير في سعر الصرف الأجنبي على العديد من الجوانب مثل أسعار وعوائد الأسهم والتدفقات النقدية وأصول وأداء المنشآت والحساب الجاري ، فضلاً عن استخدام المشتقات المالية

وأدوات التحوط في التخفيف من آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي ، وبالتالي لم تتعرض أي من تلك الدراسات لأثر تحرير سعر الصرف على التقارير المالية وخاصة في ظل تطبيق معالجات محاسبية خاصة لمعالجة أثر تحرير سعر الصرف كما حدث في مصر ، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يرجع لكون ما حدث من تحرير لسعر الصرف وإصدار ملحق للمعيار ، الذي يعنى بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية هو حالة استثنائية لا تحدث في كثير من الدول ، وبالتالي لم تتعرض الدراسات بالبحث والتحليل لتلك الحالة الاستثنائية باستثناء دراسة ( يوسف و عباس ، ٢٠١٧ ) والتي سعت إلى معرفة الآثار المترتبة على تعويم سعر الصرف للجنيه المصري على القوائم المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والمعالجات المحاسبية وآثارها الناتجة على هذا القرار الاستثنائي في ضوء الملحق (أ) للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٣) ، وقد انتهت الدراسة إلى تباين أثر تعويم سعر الصرف للجنيه ما بين الربح والخسارة مع تركيز الربح في شركات القطاع العقاري والخسارة في شركات الأسمت والأغذية ، بالإضافة إلى تباين المعالجات التي اختارتها الشركات ، وفقاً لما ورد بالملحق (أ) وفي ضوء ظروف كل شركة والتي ساعدت بالفعل في الحد من الآثار السلبية لقرار التعويم .

كما أوصت الدراسة بالحيطه والحذر فيما يتعلق بالآثار المترتبة على قرار التعويم على عناصر القوائم المالية للشركات وما تبعها من معالجات محاسبية مع الأخذ في الاعتبار أنها معالجات استثنائية ، بالإضافة إلى الحذر عند إجراء المقارنات المختلفة بين نتائج أعمال الشركات للفترة المنتهية في ٢٠١٧/٣/٣١ نظراً لاختيار بعض هذه الشركات التطبيق الكلي أو الجزئي أو عدم تطبيق أي من المعالجات الواردة في الملحق (أ) لأنها معالجات اختيارية .

وبالتالي فإنه حتى مع الدراسة الوحيدة التي تعرضت لهذا الظرف الاستثنائي ، فإن الدراسة لم تقم بتقييم المعالجات المحاسبية الواردة في الملحق (أ) ، وبالتالي لم تسعى لتطويرها ، وليس ذلك بالأمر الغريب وخاصة وأن الدراسة أرتأت أن المعالجات المحاسبية الواردة في الملحق قد ساعدت الشركات في الحد من الآثار السلبية لقرار التعويم ، وبالتالي فهي ناجحة إلى حد كبير وفق لظروف كل شركة في اختيار معالجات مناسبة لها ، ومن ثم فلم ترى الدراسة أن هناك قصوراً يعترى المعالجات الواردة بالملحق ، باستثناء الحذر عند إجراء المقارنات المختلفة بين نتائج أعمال الشركات ، وذلك على عكس ما يراه

الباحث من أن هناك جوانب أخرى للقصور تعترى المعالجات المحاسبية التي يتضمنها الملحق .

### هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في " تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية الخاصة بالآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية والواردة ضمن الملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ " ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية :

- ١- تحديد دوافع إصدار الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ .
- ٢- تقييم المعالجات المحاسبية الواردة فى الملحق (أ).
- ٣- تقديم مقترحات لتطوير المعالجات المحاسبية الواردة فى الملحق (أ) فى ضوء أوجه النقد الموجهه لتلك المعالجات وبما يساعد على تلافيها.
- ٤- القيام بدراسة تطبيقية لاختبار مدى كفاءة مقترحات التطوير من خلال مقارنة جودة التقارير المالية فى ظل تطبيق المعالجات المحاسبية الحالية والواردة بالملحق بجودة التقارير المالية بعد تطبيق مقترحات التطوير وتحديد مدى ارتفاع أو انخفاض جودة التقارير المالية فى الحالتين .

### أهمية الدراسة :

تتحقق أهمية الدراسة على المستويين التاليين :

#### • على المستوى الأكاديمى :

حيث تسعى الدراسة إلى تقييم وتطوير المعالجات المحاسبية الواردة فى ملحق (أ) للمعيار المحاسبى ١٣ المعدل ٢٠١٥ ، مما يمثل إضافة للكتابات العربية فى هذا المجال وخاصة فى ظل ندرة الدراسات التى تناولت تلك الحالة الاستثنائية ، بالإضافة إلى أن الدراسة تقدم تقييماً وتطويراً للمعالجات الواردة بالملحق مما يفتح معه المجال نحو المزيد من الدراسات فى هذا المجال لتحسين المعالجات المستخدمة لتلافي الآثار الناتجة عن هذا الظرف الاستثنائى .

• على المستوى المهني :

حيث تسعى الدراسة إلى تقييم وتطوير المعالجات المحاسبية الواردة في الملحق (أ) للمعيار المحاسبى ١٣ المعدل ٢٠١٥ ، مما يساعد لجنة معايير المحاسبة المصرية من استخدام مقترحات التطوير فى تعديل المعالجات الواردة بالملحق ، مما يعمل على تلافى أوجه النقد الموجهه للمعالجات المحاسبية الواردة فى الملحق بصورته الحالية ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية .

**فروض الدراسة :**

فى ضوء تقييم الدراسات السابقة فإنه يمكن اشتقاق الفرضين التاليين :

- ١- تعد المعالجات المحاسبية والواردة ضمن الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ فعالة وتؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية عنه بعد التطوير .
- ٢- تعد مقترحات التطوير المقدمة فى الدراسة فعالة وتؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية عنه قبل التطوير .

**حدود الدراسة :**

ستقتصر الدراسة على مايلى :

- ١- التعرض فقط لتقييم المعالجات الواردة بملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ ومن ثم على المشكلات الناتجة عن تلك المعالجات ، دون أى من المشكلات الأخرى المتعلقة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم ١٣ لعدم ارتباطها بموضوع الدراسة.
- ٢- تعديل قيم عناصر الأصول لمدة خمس سنوات وهو ما أمكن الرجوع إليه من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ ، وذلك بالنسبة للشركات التى تنتهى السنة المالية لها فى ٦/٣٠ والشركات التى تنتهى السنة المالية لها فى ١٢/٣١ من كل عام ، ولم تأخذ الدراسة عام ٢٠١٧ نظراً لأن المعالجات الواردة فى الملحق ستطبق لمرة واحدة فقط على القوائم المالية المعدة فى تاريخ تحرير سعر الصرف .

## منهجية الدراسة :

تحقيقاً للهدف الأساسى للدراسة وكذلك أهدافها الفرعية اعتمد الباحث على المنهجين التاليين :

- المنهج الاستنباطى : حيث قام الباحث باستخدامه فى إعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة مشكلة وفروض الدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من المراجع العلمية ، سواء العربية أو الأجنبية ذات الاهتمام بموضوع الدراسة ، والتي ساعدت على تحديد الدراسات السابقة المتعلقة بآثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ، وكذلك المتعلقة بالحالة الاستثنائية التى نتجت عن تعويم الجنيه المصرى ومن ثم إصدار الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ ، وفى تحديد دوافع إصدار الملحق وتقييم المعالجات المحاسبية الواردة به .
- المنهج الاستقرائى : وذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية لاختبار مدى جودة التقارير المالية سواء عند تطبيق المعالجات المحاسبية الحالية والواردة بالملحق أو عند تطبيق مقترحات التطوير وتحديد مدى ارتفاع أو انخفاض جودة التقارير المالية فى الحالتين ، وذلك على عينة من الشركات المدرجة فى المؤشر egx 100 .

## خطة الدراسة :

لتحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فروضها ، سيتم استكمالها على النحو التالى :

- أولاً : دوافع إصدار الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ .
- ثانياً : تقييم المعالجات الواردة فى الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ .
- ثالثاً : مقترحات التطوير للمعالجات الواردة فى الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ .
- رابعاً : الدراسة التطبيقية .

الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

المراجع

الملاحق

أولاً : دوافع إصدار الملحق (أ) للمعيار المحاسبي المصرى رقم (١٣) المعدل

٢٠١٥

أدى صدور قرار البنك المركزى بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية إلى حدوث تغيرات جوهرية فى قيمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية ، وكذلك فى قيمة الأصول الممولة بالتزامات بعملة أجنبية ، ونظراً لأن قيمة بعض تلك الأصول مقومة بالتكلفة التاريخية فلم تعد قيمة تلك الأصول معبرة عن القيمة الحقيقية لها مما استوجب تعديل قيم عناصر تلك الأصول ، وهو ما سينشأ عنه فروق بين القيمة الدفترية والقيمة المعدلة لها ، مما استوجب معه تعديل المعايير ذات الصلة ، ونظراً لكون تلك الحالة ( تحرير سعر الصرف ) هى حالة استثنائية ، وأن المعيار المحاسبي المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ غير مؤهل لمعالجة الأحداث التى نشأت عن تلك الحالة الاستثنائية ، وبدلاً من تعديل المعايير ذات الصلة لمجرد حالة استثنائية فكان من الأفضل إصدار ملحق للمعيار المحاسبي رقم ١٣ يتضمن معالجات محاسبية لمعالجة الآثار المترتبة على تحرير سعر الصرف .

وعلى ذلك فإن الدافع الأساسى لإصدار الملحق (أ) هو اعتبار أن حالة تحرير سعر الصرف هى حالة استثنائية وأنه من الأفضل إصدار ملحق للمعيار رقم ١٣ بدلاً من تعديل المعايير ذات الصلة لمعالجة الآثار المترتبة على هذه الحالة ، إلا أن الباحث يرى أن لجنة وضع المعايير لم تأخذ فى اعتبارها أمرين الأول أن تحرير سعر الصرف قد حدث من قبل فى بدايات القرن الحالى فى عام ٢٠٠٣ ، كذلك حدث فى عام ٢٠١٦ ، بالتالى فمع وجود احتمال لتكرار حدوثه مستقبلاً فسيتم اللجوء إلى المعالجات الواردة بالملحق (أ) ، والأمر الثانى أن اللجنة لم تأخذ فى اعتبارها أنه لا يوجد معيار محاسبي مصرى لمعالجة آثار التضخم على غرار المعيار المحاسبي الدولى رقم ٢٩ ، وذلك على الرغم من اتجاه التضخم نحو الارتفاع بشكل تصاعدى خلال السنوات الستة السابقة ، وبالتالى جاءت المعالجات المحاسبية الواردة بالملحق قاصرة ، إذ قامت بمعالجة آثار التضخم لبعض الأصول وهى الأصول المؤهلة كما تم الإشارة فى الملحق واغفلت تعديل الأصول الأخرى ، كما سيتضح فى الجزء التالى من الدراسة .

ثانياً : تقييم المعالجات الواردة فى الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى  
رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ :

أتاح الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم ١٣ المعدل ٢٠١٥ ثلاثة خيارات للتعامل مع آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ، وعلى الرغم من كون تلك الخيارات اختيارية ، إلا أن تطبيقها من وجهة نظر الباحث يمثل مشكلة حقيقية ، وخاصة فى ظل اختيار بعض الشركات التطبيق الجزئى أو الكلى أو عدم التطبيق لتلك الخيارات نظراً لأنها اختيارية مما ضاعف من حجم المشكلة .

فبدلاً من أن تقدم تلك المعالجات حلاً للآثار الناتجة عن ذلك الظرف الاستثنائى (تحرير سعر الصرف) فقد أضافت مشكلات عديدة تضاف للمشكلات التى تعانى منها التقارير المالية ، تمثلت فيما يلى :

١- بالنسبة للخيار الأول والمستخدم لمعالجة الأصول الممولة بالتزامات بعملة أجنبية ، فقد سمحت تلك المعالجة للمنشآت التى لديها التزامات قائمة بعملة أجنبية فى تاريخ سعر الصرف وتكون مرتبطة بأصول ثابتة ، استثمارات عقارية ، أصول غير ملموسة ( باستثناء الشهرة ) ، أصول تنقيب مقتناة قبل تحرير سعر الصرف ، بالاعتراف بفروق العملة الناتجة عن ترجمة هذه الالتزامات فى تاريخ سعر الصرف ضمن تكلفة الأصول ، ويرى الباحث أن هذه المعالجة لا توجد بها أى مشكلة إذا ما تم اقتناء تلك الأصول فى نفس عام تحرير سعر الصرف ، أما إذا كانت تلك الأصول تم اقتناؤها فى فترات سابقة لتاريخ تحرير سعر الصرف ومازال يتم سداد الالتزامات المتعلقة بها حتى تاريخ تحرير سعر الصرف ، فإن تعديل قيمة تلك الأصول سيكون بشكل جزئى حيث سيتم التعديل بالنسبة لقيمة الأصل فى تاريخ سعر الصرف ، وإن قيمته فى السنوات السابقة لن يتم تعديلها بالتضخم ، نظراً لارتفاع المستمر والمتتالى للتضخم فى مصر ويشكل تصاعدي ، وبالتالي فإن القيمة التى سيجرى تعديلها لتلك الأصول ستكون معيبة إذ لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها نظراً لعدم معالجتها بالتضخم فى الأعوام السابقة لعام تحرير سعر الصرف ، ومن ثم ستكون القيمة الناتجة بعد التعديل معيبة أيضاً .

٢- بالنسبة للخيار الثالث الذى سمح باستخدام نموذج التكلفة المعدلة لتعديل التكلفة التاريخية لما أسماه الملحق بالأصول المؤهلة ، والتى عرفها الملحق بأنها جميع الفئات المتمثلة فى :

- الأصول الثابتة فيما عدا الأراضى والمباني والأصول المؤجرة للغير بنظام التأجير التمويلي.
  - الأصول غير الملموسة فيما عدا الشهرة .
  - أصول التنقيب والتقييم .
- وبالتالى فإن المعالجة الواردة فى الخيار استثنت كل من الأراضى والمباني ، الأصول المؤجرة للغير بنظام التأجير التمويلي ، الشهرة ، فإذا كانت الشهرة تخضع سنوياً لاختبار انخفاض القيمة ، ومن ثم إعادة تقييمها (وإن كان هناك قصوراً فى هذا المجال) ، وكذلك الأصول المؤجرة للغير بنظام التأجير التمويلي فإن العقد بين المؤجر والمستأجر هو الذى يحكم المعاملة بين كلا الطرفين ويمكن النص فيه على تعديل القيمة وخاصة فى ظل التضخم وتحرير سعر الصرف ، وبالتالي فإن كل من الشهرة والأصول المؤجرة يمكن معالجتهما وإن كان الوضع الحالى لهما يتسم بشئ من القصور ، إلا أن الوضع الأكثر تعقيداً هو لكل من الأراضى والمباني وهى ضمن الأصول المستثناءة من التعديل فإذا كانت الشهرة والأصول المؤجرة يمكن تعديلها ولو بشكل جزئى فإن الأراضى والمباني لن يتم تعديلها وستظل قيمتهما كما هى ، مما سيجعل قائمة المركز المالى عبارة عن خليط من أصول معدلة وأخرى غير معدلة ، مما يجعلها لا تعبر عن المركز المالى الحقيقى للمنشأة المعده عنها ، وبالتالي لا يمكن الاستناد عليها فى اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- ٣- أشارت الفقرة ٢٨ من الملحق إلى عدم تعديل أرقام المقارنة للفترات المالية السابقة المعروضة ، وكذلك المعلومات التى يتم الإفصاح عنها والمتعلقة بفترات سابقة بأثر تلك المعالجات الخاصة الواردة بالملحق ، وهو ماسيؤثر بالتالى على :
- عدم إمكانية المقارنة بين القوائم المالية على مستوى المنشأة الواحدة ، نظراً لعدم تعديل عناصر القوائم المالية فى الفترات المالية السابقة .
  - عدم إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للمنشآت المختلفة وبعضها البعض ، نظراً لأن المعالجات اختيارية ، ومن ثم فقد تختار المنشآت التطبيق الكلى أو الجزئى أو عدم التطبيق للمعالجات الواردة بالملحق ومن ثم يصعب المقارنة .
- ويرى الباحث أن عدم إمكانية المقارنة لا يرجع فى حد ذاته إلى تحرير سعر الصرف فقط ولكن لاستخدام معامل تعديل يتضمن التغير فى سعر الصرف بالإضافة لتعديله بفرق التضخم ، فلو كان الأمر ينطوى فقط على التعديل بناءً على التغير فى سعر الصرف فقط وكانت القوائم المالية معدلة من الأساس بالتضخم لأمكن معه المقارنة ، حيث سيكون مستخدم التقارير المالية على دراية بتعديل بعض البنود ذات الطبيعة النقدية



بعملة أجنبية ، أو أصول ممولة بالتزامات بعملة أجنبية بالتغير فى سعر الصرف ، بينما ظهور أثر فرق التضخم مضافاً للتغير فى سعر الصرف يصعب من إمكانية المقارنة على عكس ما إذا كانت عناصر القوائم المالية معدلة فقط بالتضخم ، وبالتالي يرجع أثر التغير فى القيم إلى التغير فى سعر الصرف فقط .

٤- أشار الملحق من خلال المثال التوضيحي الذى ورد به إلى أنه فى الخيار الأول تم استخدام التغير فى سعر الصرف من فترة لأخرى لتعديل قيمة الأصول ، بينما تم استخدام معامل التعديل الذى يعكس نسبة التغير فى سعر الصرف بعد تعديله بفرق التضخم لتعديل الأصول المؤهلة فى الخيار الثالث ، وبالتالي فإنه فى ظل الخيار الأول فقد تم الاكتفاء بالتغير فى سعر الصرف دون تعديله بالتضخم على عكس ما تم استخدامه فى الخيار الثالث ، وبالتالي فإن فى الملحق لم يتم استخدام أساس ثابت للتعديل ، وبالتالي وحتى على مستوى الأصول التى تم تعديلها لا يوجد أساس واحد للتعديل مما يجعل قيم الأصول الناتجة بعد التعديل غير متجانسة .

وبالتالى تصبح قيم عناصر الأصول وفقاً للمعالجات الواردة فى الملحق مقسمة إلى ثلاثة أقسام وهى:

- أصول مؤهلة تم تعديلها بمعامل تعديل يعكس التغير فى سعر الصرف وفرق الضخم عن الفترة.
- أصول مؤهلة تم تعديلها بالتغير فى سعر الصرف فقط .
- أصول غير مؤهلة لم يتم تعديلها على الإطلاق .

وفى ضوء ذلك فإن قائمة المركز المالى سوف تعبر عن خليط غير متجانس من القيم ، فضلاً عن أنها لا تعبر عن المركز المالى الحقيقى للمنشأة ، وبالتالي فإنه يصعب الاعتماد عليها فى اتخاذ القرار الاستثمارى من قبل المستخدمين ، وأن القرار الذى سيتخذ بناءً عليها سيكون غير سليم ، وهو ما يتنافى معه الهدف من وجود قائمة المركز المالى ، وهو ما سيدفع مستخدمى التقارير المالية إلى مصادر أخرى للمعلومات بخلاف التقارير المالية مما سيجعل دورها ثانوياً بالنسبة للمستخدمين .

وفى ضوء التقييم السابق تتمثل نقاط القصور تعترى المعالجات الواردة فى الملحق (أ) فى :

- ١- عدم توحيد المعدلات المستخدمة فى تعديل عناصر الأصول بالمقارنة بين المعدلات المستخدمة فى تعديل الأصول فى الخيار الأول و المعدلات المستخدمة فى تعديل الأصول فى الخيار الثالث.

٢- عدم القابلية للمقارنة سواء على مستوى المنشأة ذاتها فيما بين الفترات المتعاقبة ، أو بين المنشآت فيما بينها ، مما يصعب اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية.

٣- عدم تعديل بعض عناصر الأصول والتي استثنائها الملحق من التعديل باعتبارها أصول غير مؤهلة مما يجعل عناصر الأصول أحدها تم تعديله والآخر غير معدل لأنه غير مؤهل ، مما يجعل من قائمة المركز المالي تشكل خليط غير متجانس ، ومن ثم فهي غير معبرة عن الواقع الفعلي أو إلى أقرب ما يكون إلى ذلك .

٤- اقتصار المعالجات على سنة تحرير سعر الصرف ، ومن ثم فإن السنوات السابقة لم يتم تعديلها وخاصة بالنسبة للأصول المقنتاه من أكثر من سنة سابقة على تحرير سعر الصرف ، وبالتالي فإن القيمة الناتجة حتى بعد التعديل تكون غير سليمة لأنها بنيت على قيم غير سليمة من الأساس.

وبناءً على أوجه القصور السابقة في المعالجات الواردة في الملحق (أ) للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ ، فإنه ينبغي تعديل وتطوير تلك المعالجات لتلافي أوجه القصور السابقة ، وهو ما سيسعى إليه الباحث في القسم التالي من الدراسة.

ثالثاً : مقترحات التطوير للمعالجات الواردة في الملحق (أ) للمعيار المحاسبي

المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥

بناءً على الانتقادات السابقة الموجهة للمعالجات الواردة في الملحق (أ) ، يرى

الباحث أن الحل يكمن في أوجه التطوير التالية :

١- بالنسبة للأصول التي استثنائها الملحق من التعديل يرى الباحث أن يتم تعديل كل من الأراضي والمباني باستخدام معدلات التضخم لكل سنة على حده على أن يتم تعديل قيمة كل من الأراضي والمباني من لحظة الاقتناء ، وأن تكون القيمة المعدلة في نهاية كل عام هي الأساس الذي يستخدم للتعديل (القيمة التي سيجرى عليها التعديل) في العام التالي وصولاً لعام إعداد التقارير المالية ، مع تعديل مجمع الإهلاك بالنسبة للمباني بنفس الطريقة على ألا تتجاوز القيمة المعدلة للأصل عن القيمة الاستردادية له (إن أمكن تحديدها) ، مع استمرار ذلك في السنوات التالية حتى يتم الاستغناء عن الأصل .

٢- بالنسبة للأصول الممولة بالالتزامات القائمة بعملة أجنبية فيتم تعديل قيمتها بضرِب القيمة الدفترية للأصل في معدل التضخم من تاريخ الاقتناء مع ضرب القيمة أيضاً في التغير في سعر الصرف حتى تكون القيمة الناتجة معدلة وفقاً للتضخم ووفقاً للتغير في سعر الصرف

، وذلك كل عام حتى يتم سداد الالتزامات بالعملة الأجنبية المتعلقة به ، ومن ثم يتم ضرب قيمة الأصل في الفترات التالية في معدل التضخم للعام فقط وحتى يتم الاستغناء عن الأصل ، مع تعديل مجمع الإهلاك بالنسبة للمباني بنفس الطريقة ، وعلى ألا تتجاوز القيمة المعدلة للأصل عن القيمة الاستردادية له (إن أمكن تحديدها) .

ويلاحظ على المعالجة السابقة أن قيمة الأصل تم تعديلها من تاريخ الاقتناء بكل من معدل التضخم وبالتغير في سعر الصرف ، وهي نفس النتيجة التي سيتم الحصول عليها باستخدام معامل التعديل فيما لو تم تحديده للسنوات من بداية اقتناء الأصل ، إلا أن الباحث فضل فصل كل من معدل التضخم والتغير في سعر الصرف وذلك للسببين التاليين :

- أن فصل كل من معدل التضخم والتغير في سعر الصرف يمكن المنشأة من استخدام معدل التضخم فقط في السنوات التالية لانتهاء الالتزامات بعملة أجنبية متعلقة بالأصل ، نظراً لإدراكها بأن استخدام التغير في سعر الصرف هو أمر مؤقت لحين سداد الالتزامات المتعلقة بالأصل بعملة أجنبية ، ومن ثم يتعين عليها استخدام معدل التضخم في السنوات التالية ولحين الاستغناء عن الأصل .

- لم يوضح الملحق طريقة احتساب معامل التعديل وأوضح فقط أنه يعكس نسبة التغير في سعر الصرف في تاريخ سعر الصرف بعد تعديله بفرق التضخم ، وبمحاولة احتساب معامل التعديل من خلال التغير في سعر الصرف ومعدل التضخم يتضح باختلاف القيمة الناتجة عن القيمة الواردة بالملحق ، مما يدل على أن طريقة احتساب المعامل تتضمن اسساً وقيماً غير معلنة لاحتسابه ، وقد يرجع ذلك إلى أنه توجد في مصر عدة أرقام للتضخم تصدر من عدة جهات (البنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) فأى قيم التضخم تم استخدامها في حساب المعامل .

وبناءً على مقترحات التطوير السابقة يرى الباحث بأن تلك المقترحات سوف تعمل على تلافى أوجه القصور في المعالجات الواردة في الملحق ، وللتأكد من ذلك فإنه يتعين القيام بدراسة تطبيقية لاختبار جودة التقارير المالية ومقارنتها في ظل المعالجات الواردة في الملحق أو في ظل مقترحات التطوير ، وذلك كما يلي :

#### رابعاً : الدراسة التطبيقية

تتمثل خطوات الدراسة التطبيقية فى الأتى :

- ١- هدف الدراسة التطبيقية : ويتمثل فى اختبار فاعلية مقترحات التطوير من خلال قياس جودة التقارير المالية بوضعها الحالى فى ظل المعالجات الواردة فى الملحق (أ) ومقارنتها بجودة التقارير المالية فى ظل تطبيق مقترحات التطوير وتحديد مدى ارتفاع أو انخفاض جودة التقارير المالية بعد تطبيق مقترحات التطوير عنه قبل التطوير .
- ٢- مجتمع الدراسة : ويتمثل فى الشركات المدرجة فى المؤشر egx 100 ، ونظراً لأن الشركات الواردة فى المؤشر عرضة للتغيير والتعديل بشكل دورى ، فقد تم الاستناد على الشركات المدرجة بالمؤشر فى ٢٠١٦/١٢/٣١ أى فى نهاية عام تحرير سعر الصرف ، وذلك حتى يتم إجراء الدراسة التطبيقية على الشركات الموجودة فعلاً فى نفس عام تحرير سعر الصرف ، ويوضح الجدول التالى عدد شركات المؤشر مقسم وفقاً للقطاعات :

#### جدول رقم (١)

#### شركات المؤشر egx 100 مقسمة وفقاً للقطاعات

عدد الشركات	القطاع
٩	البنوك
٦	الموارد الأساسية
٧	كيماويات
٩	التشييد ومواد البناء
١٠	الخدمات المالية (باستثناء البنوك)
١٣	أغذية ومشروبات
٤	رعاية صحية وأدوية
٧	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
١	غاز وبتروول
٦	منتجات منزلية وشخصية
١٣	عقارات
٢	موزعون وتجارة تجزئة
١	إعلام
١	تكنولوجيا
٤	اتصالات
٦	سياحة وترفيه
١	مرافق
١٠٠	الإجمالى

وقد تم الحصول على البيانات السابقة من خلال شركة مصر لنشر المعلومات  
 ٣- عينة الدراسة : اعتمد الباحث في تحديد عينة الدراسة على معادلة تحديد حجم العينة  
 للمجتمع المحدود والتي تمثلت في : (أبو القاسم و خليفة ، ٢٠٠٥)

$$n = \frac{Z_{\frac{\alpha}{2}}^2 \times p(1-p) \times N}{Z_{\frac{\alpha}{2}}^2 \times p(1-p) + e^2 (N-1)}$$

حيث أن :

n : تمثل حجم العينة

N : حجم المجتمع

$Z_{\frac{\alpha}{2}}^2$  : القيمة الجدولية المقابلة لمعامل الثقة ٩٥%

P : نسبة الخاصية محل الاهتمام في المجتمع

e : خطأ التقدير

ويتطبيق المعادلة السابقة اتضح أن حجم العينة في ظل مستوى ثقة ٩٥% يبلغ  
 ٨٠ مفردة ، ولقد تم توزيع حجم العينة على القطاعات المختلفة للمؤشر egx100  
 بطريقة التوزيع المتناسب من خلال قسمة حجم العينة على إجمالي شركات المؤشر  
 وضرب الناتج في حجم كل قطاع لتحديد حجم العينة من كل قطاع من القطاعات المؤشر ،  
 وذلك للحفاظ على الوزن النسبي لكل قطاع من القطاعات المؤشر ، بحيث تكون عينة  
 الدراسة ممثلة أفضل لتمثيل للمجتمع المأخوذة منه ، ويظهر توزيع حجم العينة على  
 القطاعات المختلفة للمؤشر كما يلي :

حدول رقم (٢)

توزيع حجم العينة على قطاعات المؤشر egx 100

عدد شركات العينة	القطاع
٧	البنوك
٥	الموارد الأساسية
٦	كيماويات
٧	التشييد ومواد البناء
٨	الخدمات المالية (باستثناء البنوك)
١٠	أغذية ومشروبات
٣	رعاية صحية وأدوية
٥	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
١	غاز وبتروول
٥	منتجات منزلية وشخصية
١٠	عقارات
٢	موزعون وتجارة تجزئة
١	إعلام
١	تكنولوجيا
٣	اتصالات
٥	سياحة وترفيه
١	مرافق
٨٠	الإجمالي

٤- تجميع البيانات : تم الحصول على القوائم المالية للشركات عينة الدراسة لعدد ٥ سنوات وهي أعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ من خلال موقع مباشر على شبكة المعلومات الدولية

(<https://www.mubasher.info/markets/EGX/indices/EGX100/>) وذلك

للشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ١٢/٣١ من كل عام ، و الشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ٦/٣٠ ، وبالتالي فقد الرجوع إلى القوائم المالية للشركات حتى ٣١/٢٠١٦ وذلك للشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ١٢/٣١ من كل عام ،

والقوائم المالية للشركات حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ وذلك للشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ٦/٣٠ من كل عام ، كما تم الحصول على معدلات التضخم خلال الأعوام الخمس السابقة من خلال موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة المعلومات الدولية

[.\(\(http://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page\\_id=6124&ind\\_id=1202](http://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6124&ind_id=1202)

#### ٥- قياس جودة التقارير المالية :

- تعددت طرق قياس جودة التقارير المالية ولكنها انقسمت إلى قسمين رئيسيين وهما :
- أ- قياس جودة التقارير المالية باستخدام خصائص جودة المعلومات : والتي يمكن من خلالها الاستدلال على جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من المتغيرات للاستدلال بصورة مباشرة على تحقق خصائص جودة المعلومات ، إلا أن لها العديد من الانتقادات والتي تحد من فاعليتها في قياس جودة التقارير المالية (يمكن الرجوع إلى : صالح ، ٢٠٠٩).
- ب- قياس جودة التقارير المالية باستخدام جودة الدخل والذي ينقسم بدوره إلى مجموعتين رئيسيتين وهما:
- الاستحقاق الكلي : ويعتمد في قياس جودة التقارير المالية على قيمة الاستحقاق الكلي ، الذي كلما زاد انخفض جودة الدخل وكلما انخفض زاد جودة الدخل .
  - الاستحقاق الاختياري : والذي يعتمد في قياس جودة الدخل وكمؤشر على جودة التقارير المالية من خلال التفرقة بين الاستحقاق الاختياري والاستحقاق غير الاختياري ، فكلما زاد الاستحقاق الاختياري كلما دل ذلك على انخفاض جودة الدخل ومن ثم جودة التقارير المالية والعكس صحيح .

وقد تعددت النماذج المقدمة من قبل الباحثين لقياس الاستحقاقات الاختيارية مثل نموذج Jones عام ١٩٩١ ونموذج Dechow عام ١٩٩٥ ، وكذلك العديد من النماذج الأخرى والتي اختلفت فيما بينها في كيفية تحديد الاستحقاقات الاختيارية ، فكلما زادت دقة النموذج في تحديد الاستحقاقات الاختيارية كلما زادت جودة النموذج ، ونظراً لأن جوانب التطوير التي قدمها الباحث تركز بصفة أساسية على قيمة الأصول ، لذا فإن أكثر النماذج ملائمة لقياس جودة الدخل من خلال الاستحقاقات الاختيارية ومن ثم جودة التقارير المالية هو نموذج Mitra ، إذ يعتمد على قيمة الأصول بصفة أساسية في

المعادلة الأساسية للنموذج لقياس الاستحقاقات الاختيارية ، وتمثل المعادلة الأساسية

نموذج Mitra فى : ( Mitra ,2002 )

$$CACCit /TAit-1=\beta_0i+\beta_1i[(\Delta REVit - \Delta RECit)/ TAit-1] +\beta_2i[(\Delta COGSit+\Delta INVit)/ TAit-1] +\beta_3i(\Delta OCFit/ TAit-1) + Eit$$

حيث إن :

CACCit : الاستحقاقات الجارية للشركة .

TAit-1 : إجمالى الأصول فى بداية العام (إجمالى الأصول آخر العام السابق)

$\Delta REVit$  : التغير فى إيرادات الشركة .

$\Delta RECit$  : التغير فى حسابات المدينين .

$\Delta COGSit$  : التغير فى تكلفة البضاعة المباعة .

$\Delta INVit$  : التغير فى المخزون .

$\Delta OCFit$  : التغير فى التدفقات النقدية التشغيلية .

$Eit$  : الخطأ العشوائى ويعبر عن الاستحقاقات الاختيارية .

ولقياس الاستحقاقات الاختيارية فإنه ينبغى قياس الاستحقاقات الجارية للشركة والتي

يمكن قياس من خلال المعادلة التالية :

$$CACCit = [(\Delta CAit - \Delta Cashit)] - [(\Delta CLit - \Delta CLDit)].$$

حيث إن :

$\Delta CAit$  : التغير فى الأصول المتداولة .

$\Delta Cashit$  : التغير فى النقدية .

$\Delta CLit$  : التغير فى الالتزامات الجارية .

$\Delta CLDit$  : التغير فى الجزء الجارى من الديون طويلة الأجل .



وفى ضوء ماسبق يتضح أن :

- المتغير التابع Y ويتمثل فى الاستحقاقات الجارية للشركة CACCit .
- المتغير المستقل الأول X1 ويتمثل فى  $[1 - TAit - (\Delta RECit - \Delta REVit)]$  .
- المتغير المستقل الثانى X2 ويتمثل فى  $[1 - TAit + (\Delta INVit - \Delta COGSit)]$  .
- المتغير المستقل الثالث X3 ويتمثل فى  $(1 - TAit - \Delta OCFit)$  .

وقد تم تطبيق النموذج السابق على شركات العينة محل الدراسة وذلك كالتالى :

- تحديد قيمة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكل شركة على حده لعام ٢٠١٦ ، وذلك لقياس الاستحقاقات الاختيارية لشركات العينة فى ظل التطبيق الحالى للمعالجات الواردة فى الملحق (أ) للمعيار المحاسبى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ .
- تعديل قيم عناصر الأصول باستخدام معدلات التضخم لكل سنة على حده وذلك كما تم الإشارة إليه فى القسم الخاص بمقترحات التطوير وذلك لمدة خمس سنوات وهى أبعد فترة ممكنة متاحة بياناتها للباحث ، مع استمرار تعديل قيم الأصول سنوياً على أن تكون قيمة الأصل العام الماضى هى أساس التعديل للعام الحالى وصولاً لعام ٢٠١٦ وقياس قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فى عام ٢٠١٦ ، وذلك لكل شركة على حده وذلك من أجل قياس الاستحقاقات الاختيارية بعد تطبيق التطوير المقترح .
- بعد تحديد قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكل شركة على حده فى ظل الوضع الحالى (قبل التطوير - فى ظل تطبيق المعالجات الواردة فى الملحق (أ)) وبعد تطبيق مقترحات التطوير (بعد التطوير) ، تم إدخال البيانات على البرنامج الإحصائى SPSS الإصدار ٢٢ وإجراء اختبار مدى خطية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع واتضح أن العلاقة بينهما خطية ، ومن ثم تم إجراء تحليل انحدار لتحديد قيمة الخطأ العشوائى قبل وبعد التطوير .

ويظهر الجدول التالى قيمة الخطأ العشوائى قبل التطوير :

جدول رقم (٣)

قيمة الخطأ العشوائى قبل التطوير

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.557 <sup>a</sup>	.310	.254	.1095852

كما يظهر تحليل الانحدار (ملاحق الدراسة - ملحق رقم ١) نتيجة معنوية النموذج إذ تبلغ ٠.٠٠٣ . أى أن النموذج معنوى .

ويظهر الجدول التالى قيمة الخطأ العشوائى بعد التطوير :

جدول رقم (٤)

قيمة الخطأ العشوائى بعد التطوير

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.535 <sup>a</sup>	.286	.228	.1025545

كما يظهر تحليل الانحدار (ملاحق الدراسة - ملحق رقم ١) نتيجة معنوية النموذج

إذ تبلغ ٠.٠٠٦ . أى أن النموذج معنوى .

٦- تحليل النتائج : بمقارنة قيمة الخطأ العشوائى (الاستحقاقات الاختيارية) قبل وبعد التطوير يتضح انخفاض قيمة الخطأ العشوائى بعد التطوير عنه قبل التطوير ، مما يدل على انخفاض جودة التقارير المالية فى ظل التطبيق الحالى للمعالجات المحاسبية الواردة فى الملحق (أ) ، و ارتفاع جودة التقارير المالية بعد تطبيق مقترحات التطوير ، مما يمكن معه رفض الفرض الأول من فروض الدراسة القائل " تعد المعالجات المحاسبية والواردة ضمن الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ فعالة وتؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية عنه بعد التطوير " .

وللتأكيد على النتيجة السابقة وللتدليل فاعلية مقترحات التطوير وارتفاع جودة التقارير المالية بعد تطبيق مقترحات التطوير فقد تم إجراء تحليل إضافى بناءً على تحليل الانحدار السابق وذلك كما يلى :

- بناءً على قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وقيم معاملات الانحدار (Bo , B1, B2 , B3) (والواردة فى نتائج تحليل الانحدار ( ملاحق الدراسة - ملحق ١)) سواء فى نموذج تحليل الانحدار قبل أو بعد التطوير ، يتم التعويض فى قيم معاملات الانحدار وضرب قيم تلك المعاملات فى المتغيرات المستقلة لها والتي تم تحديدها لكل منذ البداية قبل إجراء تحليل الانحدار ، وذلك لتحديد قيمة مقدرة للمتغير التابع Y على مستوى كل شركة قبل وبعد التطوير.

- بطرح قيمة المتغير التابع المقدرة من قيمة المتغير التابع الفعلية ينتج الخطأ العشوائى على مستوى كل شركة قبل وبعد التطوير ، إلا أن هذا الخطأ هو خطأ نسبي حيث إن كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع منسوبة إلى إجمالى الأصول كما تظهر فى المعادلة الأساسية للنموذج ، ومن ثم يتعين ضرب الخطأ النسبي فى قيمة الأصول للوصول إلى قيمة الخطأ المطلق لكل شركة من شركات العينة قبل وبعد التطوير كما يظهر من خلال الملحق رقم ٢ من ملاحق الدراسة .

وبمقارنة قيمة الخطأ المطلق والذى يمثل الاستحقاقات الاختيارية قبل وبعد التطوير يلاحظ انخفاض قيمة الاستحقاقات الاختيارية بعد التطوير عنه قبل التطوير وبقيم جوهرية لأغلب شركات العينة باستثناء بعض الشركات والتى تمثل متغيرات شاذة نتيجة استخدام الانحدار ، وهو ما يؤكد على النتيجة السابقة وبفاعلية مقترحات التطوير وارتفاع جودة التقارير المالية بعد التطوير عنه قبل التطوير ، ومما يمكن معه قبول الفرض الثانى من فروض الدراسة القائل بأن " تعد مقترحات التطوير المقدمة فى الدراسة فعالة وتؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية عنه قبل التطوير " ، ومن ثم يمكن القول بتحقيق الهدف الرئيسى للدراسة .

ويجب ملاحظة أن النتيجة السابقة التى تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية يصعب مقارنتها بالدراسات السابقة ، نظراً لعدم تعرض الدراسات السابقة لحالة استثنائية (تحرير سعر الصرف) تطلبت إصدار ملحق للمعيار المحاسبى ، ومن ثم فهى حالة فريدة لم يتوصل إليها الباحث فى حدود ما اطلع عليه من دراسات إلى دراسات تعرضت لمثل هذه الحالة الاستثنائية ، حتى ومع وجود دراسة وحيدة وهى دراسة (يوسف و عباس ، ٢٠١٧) والتى تعرضت لهذه الحالة الاستثنائية ، إلا أنها لم تقم بتقييم تلك المعالجات الواردة فى الملحق (أ) ومن ثم لم تقم بتقديم أى مقترحات للتطوير تتطلب اختبار مدى فاعليتها من خلال قياس جودة التقارير المالية ، وبالتالي لا يمكن مقارنة النتائج التى تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية بنتائج تلك الدراسة أو نتائج أى دراسة من الدراسات السابقة الأخرى.

## خلاصة البحث والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

ترتب على قرار البنك المركزى بتحرير أسعار الصرف نشوء أرباح أو خسائر فروق عملة لدى المنشآت العاملة فى مصر نتيجة وجود أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية ، وأصول ترتب عليها التزامات بعملة أجنبية ، مما تطلب معه معالجة الأمر وهو ما دفع لجنة معايير المحاسبة المصرية إلى إصدار ملحق للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ لمعالجة الآثار المترتبة على تحرير سعر الصرف ، إلا أن المعالجات الواردة فى الملحق ترتب عليها ظهور عدة مشكلات أثرت على جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق تلك المعالجات ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى تقييم وتطوير المعالجات المحاسبية الواردة فى الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ ، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية ، تمثل القسم الأول فى دوافع إصدار الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ ، أما القسم الثانى فقد تعرض لتقييم المعالجات الواردة فى الملحق (أ) وتحديد جوانب القصور بها ، بينما تعرض القسم الثالث لمقترحات التطوير للمعالجات الواردة فى الملحق (أ) ، ولاختبار مدى فاعلية مقترحات التطوير فقد تناول القسم الرابع الدراسة التطبيقية والتي تم من خلالها قياس جودة التقارير المالية فى ظل التطبيق الحالى للمعالجات الواردة فى الملحق (أ) ( قبل التطوير ) ، وبعد تطبيق مقترحات التطوير .

وقد انتهت الدراسة إلى :

- ١- تمثل الدافع الأساسى لإصدار الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ فى اعتبار أن حالة تحرير سعر الصرف هى حالة استثنائية ، و أن المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) غير مؤهل لمعالجة تلك الآثار الناتجة عن تحرير سعر الصرف ، لذا من الأفضل إصدار ملحق للمعيار رقم ١٣ بدلاً من تعديل المعايير ذات الصلة لمعالجة الآثار المترتبة على هذه الحالة .
- ٢- تمثلت جوانب القصور فى المعالجات الواردة فى الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ فى أربعة جوانب وهى:
  - عدم توحيد المعدلات المستخدمة فى تعديل عناصر الأصول بالمقارنة بين المعدلات المستخدمة فى تعديل الأصول فى الخيار الأول و المعدلات المستخدمة فى تعديل الأصول فى الخيار الثالث.

- عدم القابلية للمقارنة سواء على مستوى المنشأة ذاتها ، أو بين المنشآت فيما بينها ، مما يصعب اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية .
  - عدم تعديل بعض عناصر الأصول والتي استثنائها الملحق من التعديل باعتبارها أصول غير مؤهلة مما يجعل عناصر الأصول أحدها تم تعديله والآخر غير معدل لأنه غير مؤهل ، مما يجعل من قائمة المركز المالي تشكل خليط غير متجانس ، ومن ثم فهي غير معبرة عن الواقع الفعلي أو أقرب ما يكون إلى ذلك .
  - اقتصار المعالجات على سنة تحرير سعر الصرف ، ومن ثم فإن السنوات السابقة لم يتم تعديلها وخاصة بالنسبة للأصول المقتناه من أكثر من سنة سابقة على تحرير سعر الصرف ، وبالتالي فإن القيمة الناتجة حتى بعد التعديل تكون غير سليمة لأنها بنيت على قيم غير سليمة من الأساس.
- ٣- تمثلت جوانب التطوير المقترحة على المعالجات الواردة في الملحق (أ) في :
- بالنسبة للأصول التي استثنائها الملحق من التعديل يرى الباحث أن يتم تعديل كل من الأراضي والمباني باستخدام معدلات التضخم لكل سنة على حده على أن يتم تعديل قيمة كل من الأراضي والمباني من لحظة الاقتناء ، وأن تكون القيمة المعدلة في نهاية كل عام هي الأساس الذي يستخدم للتعديل (القيمة التي سيجرى عليها التعديل) في العام التالي وصولاً لعام إعداد التقارير المالية ، مع تعديل مجمع الإهلاك بالنسبة للمباني بنفس الطريقة على ألا تتجاوز القيمة المعدلة للأصل عن القيمة الاستردادية له (إن أمكن تحديدها) ، مع استمرار ذلك في السنوات التالية حتى يتم الاستغناء عن الأصل .
  - بالنسبة للأصول الممولة بالالتزامات القائمة بعملة أجنبية فيتم تعديل قيمتها بضرِب القيمة الدفترية للأصل في معدل التضخم من تاريخ الاقتناء مع ضرب القيمة أيضاً في التغير في سعر الصرف حتى تكون القيمة الناتجة معدلة وفقاً للتضخم ووفقاً للتغير في سعر الصرف ، وذلك حتى يتم سداد الالتزامات بالعملة الأجنبية المتعلقة به ، ومن ثم يتم ضرب قيمة الأصل في الفترات التالية في معدل التضخم للعام فقط وحتى يتم الاستغناء عن الأصل ، مع تعديل مجمع الإهلاك بالنسبة للمباني بنفس الطريقة ، وعلى ألا تتجاوز القيمة المعدلة للأصل عن القيمة الاستردادية له (إن أمكن تحديدها) .
- ٤- تمثلت نتائج الدراسة التطبيقية في رفض الفرض الأول وقبول الفرض الثاني من فروض الدراسة ، حيث أشارت نتائج تحليل الانحدار إلى انخفاض قيمة الخطأ العشوائي (الاستحقاقات الاختيارية) لبيانات الشركات بعد تطبيق التطوير المقترح ( بعد التطوير ) عنه في ظل تطبيق المعالجات الواردة في الملحق (أ) (قبل التطوير) ، كما تم قياس

الاستحقاقات الاختيارية لكل شركة قبل وبعد التطوير فى ضوء الفرق بين كل من المتغير التابع الفعلى والمقدر ، واتضح انخفاض الاستحقاقات الاختيارية قبل التطوير عنه بعد التطوير مما يؤكد على فعالية مقترحات التطوير وارتفاع جودة التقارير المالية بعد تطبيق مقترحات التطوير .

٥- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية ارتفاع جودة التقارير المالية فى ظل تطبيق مقترحات التطوير ( بعد التطوير ) عنه فى ظل تطبيق المعالجات الواردة فى الملحق (أ) (قبل التطوير ) ، وذلك فى ظل تعديل قيم عناصر الأصول لمدة خمس سنوات فقط وليس من بداية تاريخ اقتناء تلك الأصول نظراً لصعوبة الحصول على بيانات لأكثر من خمس سنوات ، وفى ضوء ذلك فإن الباحث يرى أنه فيما لو توافرت بيانات عن قيم الأصول منذ تاريخ اقتنائها لزادت قيمة الفرق بين الاستحقاقات الاختيارية قبل وبعد التطوير نظراً لارتفاع قيمة الأصول فى هذه الحالة نتيجة معالجتها بأثر التضخم ، حيث ستصبح الاستحقاقات الاختيارية بعد تطبيق مقترحات التطوير أقل بشكل جوهري عن الاستحقاقات الاختيارية فى ظل تطبيق المعالجات الواردة فى الملحق (أ) وأقل مما هى عليه فى ظل الدراسة الحالية .

وفى ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بما يلى :

١- ضرورة تعديل المعالجات الواردة فى الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ فى ضوء مقترحات التطوير الواردة فى الدراسة ، على أن يراعى توحيد مصدر الحصول على معدل التضخم السنوى حتى لا تتأثر القابلية للمقارنة سواء على مستوى الشركة ، أو بين الشركات وبعضها البعض .

٢- تعديل فقرات المعايير المحاسبية ذات الصلة أمثال المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة ، المعيار المحاسبى المصرى رقم (٣٦) التنقيب عن تقييم الموارد التعدينية ، فى ضوء مقترحات التطوير على المعالجات الواردة فى الملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) ، وذلك للأتى :

- حتى تكون المعايير فى اتساق مع بعضها البعض .

- أن تحرير سعر الصرف تم تنفيذه مرتين خلال القرن الحالى فى عامى ٢٠٠٣ ، ٢٠١٦ ، وبالتالي فى حالة التكرار فإن المعالجات الواردة فى الملحق (أ) سيتم اللجوء إلى استخدامها ، ومن ثم يجب تعديل المعايير ذات الصلة ، أو على الأقل الإشارة فى تلك

المعايير إلى أنه فى حالة تحرير سعر الصرف فإنه يجب الاستناد على المعالجات الواردة فى الملحق (أ) للمعيار المحاسبى المصرى (١٣) المعدل ٢٠١٥ بعد تعديل تلك المعالجات فى ضوء مقترحات التطوير.

كما يوصى الباحث الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات عن :

- ١- أثر قرار تحرير سعر الصرف على أسعار الأسهم .
- ٢- آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة تحرير سعر الصرف على قيمة المنشأة.
- ٣- مشكلات التحاسب الضريبي فى ظل التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة تحرير سعر الصرف .
- ٤- نموذج مقترح لتقييم أداء المنشآت فى ظل التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة تحرير سعر الصرف .

## قائمة المراجع

### أولاً : المراجع العربية :

- ١- أبو القاسم ، عصام ، خليفة ، نادية كامل . (٢٠٠٥) . مقدمة فى طرق التحليل الإحصائى . القاهرة . الناشر (بدون) .
- ٢- صالح ، رضا إبراهيم . (٢٠٠٩) . أثر توجه معايير معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية . مجلة كلية التجارة للبحوث التجارية ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثانى ، المجلد ٤٦ ، ٧٠ - ٨٠ .
- ٣- موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :  
[http://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page\\_id=6124&ind\\_id=1202](http://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6124&ind_id=1202)
- ٤- موقع مباشر لشركات المؤشر Egx 100 :  
<https://www.mubasher.info/markets/EGX/indices/EGX100>

٥- وزارة الاستثمار .(٢٠١٧) . الملحق (أ) للمعيار المحاسبي المصري (١٣) المعدل ٢٠١٥ . معالجة خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية ، ١-١٧ .

٦- يوسف ، طارق عبد العظيم ، عباس ، داليا عباس . (٢٠١٧) . أثر تعويم سعر الصرف للجنة المصرية على عناصر القوائم المالية في إطار معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية : دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية . مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، المجلد ٢١ ، ٩٧٨-١٠٠٥ .

#### ثانياً : المراجع الأجنبية :

1-Alvarez – Diez , Susana , Alfaro – Cid , Eva & Blanco , Matilde O. Fernandez (2016). Hedging Foreign Exchange Rate Risk : Multi – Currency Diversification . European Journal of Management and Business Economic , 25 , 2-7.

2-Amer , Islam . (2016) . Modelling Foreign Exchange Rate Transaction Exposure of UK Insurance Companies – A Cash Flow – Based Methodology . Journal of Economic and Administrative Science , 32 (2) , 120 –136.

3-Amer , Islam .(2014). Modelling Foreign Exchange Rate Exposure : An Industry Level Study Using Panel Econometric Methods From Egyptian Insurance Data . Journal of Economic and Administrative Science , 30(2),96-120.



- 4-Anlas , Tulin . (2012) . The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates on ISE – 100 Index . Journal of applied & Business Research . 2(1) ,34-45.
- 5-Apergis , Nicholas , Artikis , Panagiotis & John Sorros . (2011) . Asset Pricing and Foreign Exchange Risk . Research in International Business & Finance , 25 , 308-328.
- 6-Babazadeh , Mohammad & Farrokhnejad , Farshid . (2012) . Effects of Short – run and Long – run Changes in Foreign Exchange Rates on Banks Profit . International Journal of Business and Management , 7 (17) , 70-77.
- 7-Bartram , Sohnke M. (2007) . Corporate Cash Flow and Stock Price Exposure to Foreign Exchange Rate Risk . Journal of Corporate Finance , 13 , 981 – 994.
- 8-Galeshchuk , Svitlana & Mukherjee , Sumitra . (2017) . Deep Networks for Predicting Direction of Change in Foreign Exchange Rates . Intell sys Acc Mgmt , 24 ,100-110.
- 9-Gardner , Nicholas R. , Ritschel , Jonathan D. , White , Edward D. & Wallen , Andrew T. (2017) . Forecasting Foreign Currency Exchange Rates for Department of Defense Budgeting . Journal of Public Procurement , 17(3), 315-336.
- 10-Gervais , Olivier , Schembri , Lawrence & Suchanek , Lena . (2016) . Current Account Dynamic , Real Exchange Rate Adjustment , and the Exchange Rate Regime in Emerging – Market Economics .Journal of Development Economic , 119 , 86-99.

- 11- Huffman , Stephen P. , Makar , Stephen D. & Beyer , Scott B. (2010). A Three – Factor Model Investigation of Foreign Exchange – Rate Exposure . Global Finance Journal , 21 ,1-12.
- 12-Liao , Shu – Hsien , Chu , Pei – Hui & You , Ying – Lu . (2011) . Mining the Co – Movement Between Foreign Exchange ‘Rates and Category Stock Indexes in the Taiwan Financial Capital Market . Expert Systems with Applications , 38 , 4608 – 4617.
- 13-Makar , Stephen D. & Huffman , Stephen P. (2001) . Foreign Exchange Derivatives , Exchange Rates Changes , and the Value of the Firm : US Multinationals use of Short– Term Financial Instruments to Manage Currency Risk . Journal of Economic and Business , 53 , 421-437.
- 14- Mira , Santanu . (2002) . The Impact of Institutional Stock Ownership on A Firms Earnings Management Practice : An Empirical Investigation . Ph.D Thesis . Louisiana State University .Agricultural and Mechanical Colledge , 1- 154.
- 15-Oskooee , Mohsen Bahmani & Saha , Sujata . (2016) . Do Exchange Rate Changes have Symmetric or A Symmetric Effects on Stock Prices? . Global Finance Journal, 31, 57-72.
- 16-Romelli , David , Terra , Cristina & Celos , Enrico Vascon .(2018). Current Accounting and Real Exchange Rate Change : The Impact of Trade Openness . European Economic Review .1- 42.

17–Shimizu , Makoto . (2017) . Effect of net Foreign Assets on Persistency of Time – Varying Risk Premium : Evidence From the Dollar – Yen Exchange Rate . International Review of Economic & Finance , 49 , 255–265.

18–Song , Sangcheol , Exchange Rate Challenges : Flexible Intra – Firms Adjustments , And Subsidiary Longevity . Journal of World Business , 50 ,36–45.

19–Swami , Onkar Shivraj , Pandey , Santosh Kumar & Pancholy , Puneet . (2016) . Value – at – Risk Estimation of Foreign Exchange Rate Risk in India . Asia Pacific Journal of Management Research and Innovation , 12(1),1–10.

20–Wang , Hua & Zhu , Junjun .(2016) . The Influence of USD/CNY foreign Exchange Rate , RMB NEER and Spatial Effects on China Foreign Trade . China Finance Review International , 6(3),304–318.

21–Ye , Min , Hutson , Elaine & Muckley , Cal .(2014). Exchange Rate Regimes and Foreign Exchange Exposure : The Case of Emerging Market Firms . Emerging Markets Review , 21 , 156–182.

## الملاحق

### ملحق رقم (1) مخرجات برنامج SPSS

#### REGRESSION

```
/MISSING LISTWISE  
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA  
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)  
/NOORIGIN  
/DEPENDENT y1  
/METHOD=ENTER x1 x2 x3.
```

#### Regression

#### Notes

Output Created		23-Jun-2018 11:41:11
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet()
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	80
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT y1 /METHOD=ENTER x1 x2 x3.
Resources	Processor Time	00 00:00:00.015
	Elapsed Time	00 00:00:01.052
	Memory Required	2028 bytes

**Notes**

Output Created		23-Jun-2018 11:41:11
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	80
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT y1 /METHOD=ENTER x1 x2 x3.
Resources	Processor Time	00 00:00:00.015
	Elapsed Time	00 00:00:01.052
	Memory Required	2028 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet0]

**Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x3, x1, x2 <sup>a</sup>		.Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: y1

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.557 <sup>a</sup>	.310	.254	.1095852

a. Predictors: (Constant), x3, x1, x2

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.200	3	.067	5.543	.003 <sup>a</sup>
	Residual	.444	37	.012		
	Total	.644	40			

a. Predictors: (Constant), x3, x1, x2

b. Dependent Variable: y1

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.002	.019		.124	.902
	x1	-.245	.123	-.424	-1.995	.053
	x2	-.050	.146	-.075	-.344	.733
	x3	-.009	.008	-.165	-1.133	.265

a. Dependent Variable: y1

**REGRESSION**

```

/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT y2
/METHOD=ENTER z1 z2 z3.

```

## Regression

### Notes

Output Created		23-Jun-2018 11:50:14
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working	80
	Data File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		<pre> REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA   /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT y2   /METHOD=ENTER z1 z2 z3. </pre>
Resources	Processor Time	00 00:00:00.000
	Elapsed Time	00 00:00:00.007
	Memory Required	2028 bytes
	Additional Memory	0 bytes
	Required for Residual	
	Plots	

[DataSet0]

#### Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	z3, z1, z2 <sup>a</sup>		.Enter

**Variables Entered/Removed<sup>b</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	z3, z1, z2 <sup>a</sup>		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: y2

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.535 <sup>a</sup>	.286	.228	.1025545

a. Predictors: (Constant), z3, z1, z2

**ANOVA<sup>b</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.156	3	.052	4.935	.006 <sup>a</sup>
	Residual	.389	37	.011		
	Total	.545	40			

a. Predictors: (Constant), z3, z1, z2

b. Dependent Variable: y2

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.005	.018		.275	.785
	z1	-.267	.124	-.457	-2.152	.038
	z2	-.032	.150	-.046	-.214	.832
	z3	-.011	.011	-.135	-.943	.352

a. Dependent Variable: y2



ملحق رقم (٢)

قياس الاستحقاق الأختياري لكل شركة قبل وبعد التطوير

الفرق مقدار التحسين	بعد التطوير		قبل التطوير		م
	الخطأ المطلق الاستحقاق الأختياري	الخطأ النسبي	الخطأ المطلق الاستحقاق الأختياري	الخطأ النسبي	
-5138020.4	8926613.4	0.0265385	3788593.1	0.018285	1
759184.06	-751648.71	-0.004333	7535.347	9.24E-05	2
641218.78	-25920550	-0.1034832	-25279331	-0.1154725	3
2806387.8	49154244	0.055388	51960631	0.0607718	4
48446237	-496771330	-0.0418482	-448325093	-0.0391636	5
4686474.7	330301578	0.1182919	334988053	0.1352201	6
26889456	312342933	0.1591448	339232389	0.1785946	7
2971040.7	37639272	0.0486522	40610313	0.0525289	8
1492028.6	12290910	0.0159275	13782939	0.0180042	9
23299746	324153867	0.0533428	347453613	0.0603124	10
827951.76	84968775	0.2218114	85796726	0.2257936	11
119687531	-5.37E+09	-0.137413	-5.25E+09	-0.1403039	12
91508.324	234240.23	0.0180241	325748.56	0.0287933	13
-78661.095	-140821829	-0.1132231	-140900490	-0.1181053	14
2788871.3	56671910	0.0495279	59460781	0.0527564	15
3101906.1	11953848	0.0113	15055754	0.0155906	16
17503372	42277862	0.0087967	59781234	0.0174621	17
42662519	-191054639	-0.0220913	-148392119	-0.0198634	18
10452533	20822216	0.0111913	31274749	0.0171062	19
115.47036	-631.15816	-0.0245524	-515.6878	-0.1085224	20
172328.68	5297579.1	0.0374504	5469907.8	0.045454	21
270782.42	-47856659	-0.0383908	-47585876	-0.0475543	22
166481122	-3.83E+09	-0.1624478	-3.67E+09	-0.1884227	23
3798674.6	-54974171	-0.0212031	-51175496	-0.0202853	24
1203533	609250113	0.2849438	610453646	0.2865566	25
285961488	1.25E+10	0.1406809	1.28E+10	0.1449132	26
-5166162.5	211366336	0.092266	206200173	0.1074291	27
2384429.6	-16742283	-0.0590945	-14357853	-0.0538096	28
96621.843	4044596.4	0.0362308	4141218.3	0.0489087	29
1225521.9	-22864806	-0.0451186	-21639284	-0.0427363	30
4034.8407	-41029.772	-0.0367074	-36994.931	-0.0367436	31
174026277	-4.57E+09	-0.1574607	-4.40E+09	-0.1521303	32
3404140.7	48540840	0.0417078	51944980	0.0524542	33
643110.02	-5997676	-0.0494611	-5354566	-0.0488389	34
1394556.7	-22228436	-0.0733344	-20833879	-0.0780423	35
2695614.9	3840764.6	0.0062884	6536379.5	0.0108287	36
250211.75	-9719689.3	-0.1405816	-9469477.5	-0.1504395	37
108104.05	1546564	0.0455633	1654668	0.0570627	38
2636212.3	-7253807.6	-0.0097118	-4617595.3	-0.0066047	39

-372502.47	-14660274	-0.192712	-15032776	-0.2032097	40
7797419.7	-113238496	-0.0463114	-105441077	-0.0471936	41
19254851.93	-172132898.3	0.045018871	-152878046.4	0.0463942	42
22221060.97	-166082342.2	0.040403072	-143861281.2	0.042569713	43
24562567.69	-15992501.7	0.039072597	-135429934	0.040791294	44
26884301.97	-152299070.3	0.047631452	-125414768.3	0.050516055	45
28972984.34	-152745641.6	0.040799704	-123772657.3	0.04315023	46
26598284.28	-100612881.3	0.043736841	-74014596.99	0.045832109	47
28532543.04	-130332879.2	0.031205484	-101800336.1	0.031666273	48
28289390.58	-158456056.3	0.014996327	-130166665.7	0.01359898	49
30396480.94	-160047428.5	0.009855367	-129650947.6	0.008137213	50
32640639.28	-159776965.8	0.008022659	-127136326.5	0.006155463	51
32756276.08	-190544890.3	0.002601534	-157788614.2	0.00010147	52
35091591.89	-198270185	-0.019167904	-163178593.1	-0.022011509	53
25805833.99	325879227.2	-0.005668786	351685061.2	-0.008192408	54
28343226.66	320099122.7	-0.007533717	348442349.4	-0.011084379	55
30871884	329477054.1	0.003407878	360348938.1	0.000357345	56
33105274.6	320768515.7	-0.001656031	353873790.3	-0.005015735	57
35304811.39	317767718.9	-0.002921709	353072530.3	-0.006702079	58
36104237.88	313020415.7	-0.003930976	349124653.6	-0.008566422	59
34474928.3	332212188.5	-0.001921894	366687116.8	-0.006789002	60
36039006.81	331620093.9	-0.003187622	367659100.8	-0.008659519	61
38635688.33	334171298.8	-0.000954518	372806987.1	0.00172788	62
41223519.89	337245518.2	-0.004797177	378469038.1	-0.003029363	63
43818545.97	346512168	-0.001200452	390330714	0.001350504	64
30172454.71	725885609.7	0.014453529	756058064.4	0.019430377	65
32637355.89	734143839.6	0.01618031	766781195.5	0.020948883	66
35335685.79	679946400	-0.011914876	715282085.8	-0.007398807	67
9846052.129	-533385312.8	-0.025599487	-523539260.6	-0.021569049	68
13420367.9	-532169982.8	-0.034472525	-518749614.9	-0.031971151	69
16148445.02	-511350156.7	-0.028587451	-495201711.7	-0.026620945	70
19014604.23	-495297292.5	-0.032183187	-476282688.3	-0.031458287	71
21696730.52	-479142054.6	-0.027905371	-457445324	-0.027398711	72
24438519.11	-467591403	-0.024596857	-443152883.9	-0.024068375	73
10156483.38	-12286076.69	-0.009626728	-2129593.302	-0.009599091	74
12643747.53	-13993656.84	-0.014302821	-1349909.316	-0.015298465	75
15311244.25	-10514999.81	-0.010051444	4796244.436	-0.011073639	76
17826415.75	-5638284.389	-0.003541032	12188131.37	-0.004074203	77
20149217.35	-3484988.762	-0.004873098	16664228.59	-0.005828817	78
22658101.42	-139286.1074	0.008149706	22518815.31	0.008177604	79
25136541.34	1977446.072	0.002895	27113987.41	0.00180934	80